نهاية الإمبراطورية الفرنسية بالجزائر: مارس 1962م- جويلية 1962م.

أ. العربي بلعزوز *

كما شكلت الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830 جدالا سياسيا حادا داخل المعارضة في غرفة البرلمان الفرنسي وفي الصحف الباريسية بالخصوص، شكل موضوع الاحتفاظ بالمستعمرة أو الخروج منها انقساما آخر في آراء الفرنسيين فهناك من نادى منهم بضرورة التخلي كلية عن المستعمرة والانسحاب بسبب كثرة ضحايا الأمراض البيئية التي بدأت تفتك بالأوربيين عسكريين ومدنيين، هناك طرف ثان نادى بضرورة الاحتفاظ على الأقل بجزء من المستعمرة لتلافي الإحراج أمام الرأي العام الأوربي بالخصوص[1].

تقرر إرسال لجنة من برلمانيين ومختصين سنة 1834 تحت رئاسة le duc Decazes للتحقيق واقتراح برنامج عمل، تشكلت اللجنة الإفريقية بباريس، وقامت بتحريات ميدانية حسب مقتضيات الواقع السياسي والاقتصادي الفرنسي، وقررت بأكثر من ثلاثة أرباع أعضائها بالاحتلال بل بالإلحاق مع الاحتفاظ بالعاصمة، عنابة، بجاية ووهران، وعدم القيام بأية محاولة ضد قسنطينة عبر مرسوم 22 جويلية 1834 الذي نص على جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي يديرها حاكم عام تابع رأسا لوزير الحرب بباريس.

وكما انقسم الفرنسيون غداة الاحتلال بين مؤيد لفكرة الاحتفاظ بالجزائر وبين معارض لها، ها هم ينقسمون من جديد عشية الاستقلال بين طرف مؤمن بفكرة الانفصال على مضض وانه حان للضيف الذي لم يدعه أحد أن يغادر، بعد أن نفذت لديهم كل وسائل البطش والتنكيل وكل أشكال المناورات السياسية والعسكرية ممثلين في أنصار الجنرال ديغول المؤمن بفكرة الخروج الضروري من الجزائر وبأقل ثمن ممكن، مع المحافظة على ماء وجه فرنسا أمام الرأي العام الفرنسي والدولي. وبين طرف آخر ما زال يؤمن ويدافع عن فكرة الجزائر للأقدام السوداء بحجة أنهم من ضحايا التاريخ. ولذلك لم يتقبلوا فكرة الجزائر ملك لشعبها المناضل والمكافح على امتداد اكثر من

*- أستاذ مساعد أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم العلوم الإنسانية- جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف.

قرن من الزمن، وهو أسمى دليل على حب الجزائري لبلاده واستعداده للتضحية في سبيلها بكل غال وثمين. وعبر المؤرخون الفرنسيون على هذا الجناح الرافض لتقبل سيرورة التاريخ بـ"المنظمة العسكرية السرية" OAS التي كانت ضد ديغول، متناسين طرف ثالث في المعادلة وهو الشعب الجزائري الذي أصر على الاستقلال والحرية [2].

أما تعريف المنظمة العسكرية السرية حسبما جاء في تقرير للمكتب السياسي للشرطة الفرنسية بتاريخ 24 جوان 1961م فكان كما يلي:

إن شعار المنظمة العسكرية السرية ظهر أول مرة بداية شهر مارس 1961م على واجهات المباني بالعاصمة وعلى مختلف مناشير المنظمة. أما المنظمة فأسست بمدريد من قبل الجنرال راؤول سالان (Susini- lagaillarde-Raoul Salan) من اجل المقاومة الفعالة والسرية ضد السياسة الجزائرية المتبعة من قبل حكومة الجنرال ديغول.

ولقد استمدت المنظمة قوتها من حركات وطنية منحلة مثل: "جبهة الجزائر الفرنسية FAF" الذي تأسست في 11 نوفمبر 1960، التي كان يقودها المستشار البلدي Antoine Andros، وبعد أحداث 9 ديسمبر 1960 منعت جبهة الجزائر الفرنسية بتاريخ 15 ديسمبر 1960.

ومن الحركة الشعبية M.P.13 ،التي تأسست في شهر جوان 1958 من قبل الجنرال Lionel Max- Chassin التي جاءت كرد فعل على أحداث 13 ماي بالجزائر العاصمة، وحُلت سنة 1960 بقرار من وزير الجزائر، كانت معادية لسياسة ديغول ومتعصبة لفكرة الجزائر فرنسية، معظم عناصرها شكلوا نواة المنظمة العسكرية الخاصة على رأسهم Robert Martin، ومنظمة "الأمة الشابة" Jeune Nation التي تأسست نهاية سنة 1949 من قبل Albert Heuclin وهي حركة وطنية فرنسية حلت بتاريخ 15 ماي 1958 بمرسوم من قبل حكومة Pflimlin بعد حركة العصيان لـ13 ماي.

وتعتبر المنظمة العسكرية السرية حسب تقرير سري آخر أعد من قبل الجهات الأمنية بخصوص هذه المنظمة العسكرية حيث أشار إلى أنها هي التي مكنت من انقلاب 22 افريل 1961، وبعد فشلها عادت إلى نشاطها السري، وهي بذلك منظمة نشطة تشكل خطرا على مؤسسات الدولة، وبخاصة على مسار المسألة الجزائرية لأنها تهدف إلى معارضة سياسة الحكومة بالقوة[3].

وإن كانت الحكومة الفرنسية بصدد تحضير الرأي العام الفرنسي لتقبل الهزيمة عبر ما عرف لاحقا بالاستفتاء...، اتخذت الفئة الثانية منحى آخر تمثل في السعي إلى عرقلة المفاوضات في البداية

ومحاولة توقيف آليات وقف إطلاق النار المتفق عليه بين طرفي الصراع في المرحلة الثانية، وبعد أن عجزت عن ذلك تبنت ذات الفئة مبدأ الأرض المحروقة من خلال تدمير المنشآت الاقتصادية والثقافية التي سيستفيد منها الشعب الجزائري السيد على أرضه الطاهرة، وكذا اغتيالات لبعض العناصر الجزائرية البارزة والتي كانت سهلة المنال.

ولعل الأمر الملفت للانتباه خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الثورة الجزائرية، هو أدراك فئة من الأوربيين في الجزائر وفي وقت مبكر قبل السياسيين والعسكريين بأن مسألة الجزائر فرنسية ما هي إلا حلم وسراب، حيث شرعوا في التحضير الفعلي لما بعد الجزائر الفرنسية.

لقد بينت المراسلات الرسمية بين المدير الوطني للأمن بالجزائر وبين محافظ الشرطة لولاية العاصمة بتاريخ 27 جوان 1961م والتي تحمل رقم: SC/SNA/RG/INF.2، وتحمل إشارة سري للغاية ومستعجل، بخصوص ما كتبته جريدة Aux Ecoutes الصادرة بتاريخ 9 جوان 1961م التي تشير إلى إنشاء تنظيم خاص بالجزائر، والذي أجرى اتصالات مع الحكومة البرازيلية بشأن تسهيل هجرة مستوطنين من الجزائر إلى البرازيل، وكان هدف المراسلة جمع معلومات عن التنظيم وعن المسؤولين عنه[4].

كما وردت تعليمة مشابهة بتاريخ 24 جوان 1961 تحمل رقم .1044/CAB/CB من مكتب الوالي بالعاصمة إلى محافظ الاستخبارات العامة بالعاصمة، يطلب منه فيها التحقيق حول ما ورد في الجريدة الأسبوعية الباريسية Aux Ecoutes في العدد رقم 1925م[5].

لقد كان الموقف الفرنسي صارما بشأن صاحب ومصدر الاعلان، حيث صدر القرار الفرنسي الذي يقضي بحل هذه الجمعية الإشهارية بتاريخ 30 جوان 1960م، التي كانت تسمى: "اتحاد أصدقاء البرازيل"، والتي تأسست وفق قانون 1 جويلية 1901م، والتي تم اعتمادها من قبل محافظة الجزائر العاصمة بتاريخ 14 يناير 1961 تحت رقم 5477.

إن تأسيس هذه الجمعية مع بداية سنة 1961م بالجزائر يحمل أكثر من دلالة، حيث تشير الى تشكل طرف أوروبي بدأ يقتنع منذ بداية سنة 1961م بأن حلم الجزائر الفرنسية قد ولى، وأنه يجب التحضير لما بعد الجزائر الفرنسية.

كان رئيس هذه الجمعية هو Devevey Lucien من مواليد ERMONT بفرنسا، والمقيم بالجزائر العاصمة، وكان نائب الرئيس يسمى COSSO André من مواليد 1910م بالجزائر العاصمة، أما أمينها العام فكان صاحب الإعلان في الجريدة الباريسية MORIN Jean

Baptiste، أما أمين خزينة الجمعية فكان LOUBET Bernard من مواليد 1909م بالجزائر العاصمة.

كان Morin كثير التنقل بين الجزائر والبرازيل بدعم من القنصلية البرازيلية، وذلك بهدف ترحيل عناصر أوربية إلى البرازيل وتشجيعها على الاستقرار بهذا البلد، وبهذا الصدد عرض نائب رئيس الجمعية COSSO André بتاريخ 14 يناير 1961م بالعاصمة فيلما إشهاريا عن البرازيل، وإن كان هدف الجمعية المعلن عنه يقتصر على إقامة تعاون فني وسياحي واقتصادي بين البرازيل والجزائر فحسب.

ولعل الملفت للانتباه حسب ذات التعليمة، هو أن عدد الذين طلبوا معلومات أكثر عن العملية من الأوروبيين بلغ 200 شخص بعد صدور الإعلان في الجريدة الباريسية سالفة الذكر ينتمون إلى فئات اجتماعية متباينة (تجار، مستوطنون، أصحاب أعمال حرة وكذا إطارات)، ولولا صدور قرار المنع لكان عدد الأوربيين الراغبين في مغادرة الجزائر إلى البرازيل أكثر بكثير.

وكان Morin يرغب في الاستقرار في البرازيل- قبل حل الجمعية- لكي يكون عون اتصال لفائدة الفرنسيين الراغبين في الاستقرار بالبرازيل، (معطيات وردت في تعليمة عامة أصدرتها المديرية العامة للشرطة بالعاصمة بتاريخ 18 جويلية 1961)[6].

شرعت المنظمة العسكرية السرية في مطاردة وقتل الجزائريين بالخصوص، وفي بعض الحالات بمساعدة بعض الخونة الجزائريين ممن لا مستقبل لهم في الجزائر المستقلة لضلوعهم في جرائم في حق الوطن، والذين انضموا إلى صفوف المنظمة العسكرية الخاصة، وإن كانوا يستعملون في الغالب للرقابة والرصد حسب ما جاء في معلومات مستقاة من قبل الشرطة تضمنتها تعليمة بتاريخ 19 ديسمبر 1961م، تحمل رقم 13111 حيث تحدثت عن وصول قوة تنتمي إلى المنظمة العسكرية السرية، مشكلة من 70 فرقة بعد أن أتم أفرادها تدريبات خاصة، وتتشكل كل فرقة من خمسة عناصر: (ثلاثة أوربيين ومسلمين اثنين)، ومهمة معظم هذه الفرق كانت تتمثل في تصفية عناصر موجودة بالقوائم السوداء للمنظمة[7].

وكان اغتيال رئيس بلدية إيفيان بتاريخ 31 مارس 1961 بسبب برمجة لقاء تحضيري للمفاوضات بين الطرفين الرسميين الجزائري والفرنسي بتاريخ 7 أفريل 1961 في بلديته، حيث قتل على الساعة الثالثة صباحا بفعل قنبلة وضعت على شرفة إحدى غرف الفندق الذي كان يملكه لدليل على إصرار المنظمة العسكرية السرية لعرقلة بكل الوسائل استقلال الجزائر[8].

كما حاولت l'OAS بتاريخ 29 مارس 1962م تأليب الأوربيين في وهران ضد الجزائريين ضمن عملية أطلق عليها اسم "صيد المسلمين" لخلق صراع جزائري فرنسي جديد ليحل محل التفاهم الفرانكوجزائري المتوصل إليه في التاسع عشر من مارس 1962م.

قال شارل روبار اجيرون بخصوص عدد ضحايا مدينة وهران بعد توقيع اتفاقيات إيفيان ما يلي: "بعد اتفاقيات إيفيان، لم يجرؤ الجنرال Katz على الإعلان عن عدد الضحايا خوفا من إثارة قطيعة في مسار وقف إطلاق النار، وليس هو وإنما محافظ الشرطة هو الذي أعلن لاحقا الحصيلة العامة...من تاريخ 19 مارس إلى تاريخ 1 جويلية أحصت مصالح الشرطة عدد الضحايا بـ66 قتيل من المدنيين الأوربيين، و36 جرحى، ومقتل 410 جزائري وجرح 487 آخرون"[9].

إلا أن هذه الأرقام الفرنسية المصدر تبقى قليلة مقارنة بالعدد الحقيقي من الضحايا في صفوف الجزائريين بالخصوص الذين سقطوا ضحايا همجية وبربرية المنظمة العسكرية الخاصة.

كما استهدفت المنظمة ممتلكات الجزائريين، كما يشير إلى ذلك احد المناشير الموزعة من قبل المنظمة الإرهابية المؤرخ في 28 جويلية 1961م، حيث أشار إلى أن احد الوطنيين الجزائريين اشترى LA Pharmacie du soleil بغرض تحويلها إلى أكبر مقهى جزائري بالعاصمة، إلا أن المنظمة العسكرية قامت بتفجيرها، وهي قضية تناولتها وسائل الإعلام ولا سيما جريدة le Canard enchainé بتاريخ 26 جويلية 1961م.، كما أشار ذات المنشور إلى ممتلكات أخرى لجزائريين تم تفجيرها مثل: Tanjar وTerminus، Le Bagdad وغيرها كثير[10].

– كما ذكر المؤرخ الفرنسي بانجمان ستورا (Benjamin Stora) فيما تعلق بجرائم المنظمة العسكرية في حق الجزائريين بمدينة وهران بأنها كانت كثيرة ومنها يذكر هجوم ستة(6) أشخاص من المنظمة السرية متخفين بزي الدرك الفرنسي تقدموا من مصالح سجن وهران حيث سلم لهم ثلاثة عناصر من جبهة التحرير الوطني، حيث قاموا بإعدامهم، وفي اليوم الموالي فر من ذات السجن أربعة عناصر من جبهة التحرير الوطني إلا أن تلك العناصر قامت بمطاردتهم وتصفيتهم أيضا[11].

ويضيف ستورا في ذات الصدد سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها المنظمة العسكرية السرية عبر الحريق المهول الذي تسببت فيه وحدة دالتا التابعة للمنظمة بتاريخ 7 جوان 1962 من خلال حرق مكتبة جامعة الجزائر بالعاصمة التي أتت على الستين ألف كتاب التي كانت تحويها المكتبة. كما فجر بالقنابل مقر بلدية وهران والمكتبة البلدية وأربعة مدارس[12].

ومن بين المناورات الأخيرة للمنظمة تزوير عدد من جريدة l'Echo d'Oran حيث صدر منها 20 ألف نسخة بتاريخ 6 فبراير غداة استفتاء الفرنسيين بفرنسا لصالح القبول بنصوص اتفاقيات ايفيان، حيث جاء عنوان العدد "تحيا فرنسا الحقيقية، المنظمة العسكرية السرية ستنتصر"، بالإضافة إلى عمليات السطو على البنوك بوهران يومي 25 و26 جوان 1962 تمهيدا للفرار، وهي عمليات كشفت عن حقيقة توجه تلك المنظمة، ويضيف ستورا أن قوارب صيد كثيرة على متنها آخر قوات المنظمة العسكرية السرية مثقلة بحمولة من الأسلحة والأموال شوهدت وهي تغادر وهران متخذة وجهات مجهولة[13].

ويشير ستورا أنه بتاريخ 1 جويلية 1962م صوت الشعب الجزائري بنسبة 91.23% لفائدة الاستقلال، وبتاريخ الثالث من جويلية استعرضت سبعة كتائب من جيش التحرير الوطني قواتها بوهران... وصرح النقيب بختي مسؤول منطقة وهران مخاطبا الأوربيين بالفرنسية قائلا: "يمكنكم العيش بيننا... مع كل الضمانات المقدمة من قبل الجمهورية الجزائرية المؤقتة. فجيش التحرير الوطني متواجد بوهران، وليس هناك أي مجال لأي اعتداء كان".

وإن كان بعض المؤرخين يتكلمون عن أحداث الخامس من جويلية 1962 بوهران التي ذهب ضحيتها بعض الأوربيين لتشويه سمعة الجزائر المستقلة فان ذلك لم يكن إلا رد فعل على إثارة قام بها بعض عناصر من المنظمة العسكرية السرية الذين لم يغادروا وهران بعد تاريخ الفاتح من جويلية حسب ما صرح به مبعوث مجلة Paris-Match المتواجد بوهران في ذلك اليوم. وهي عملية مشابهة لتلك التي قامت بها المنظمة العسكرية بتاريخ 29 مارس 1962م، والتي سميت بصيد المسلمين، إلا ان الهدف هذه المرة يختلف بعض الشيء.

وعلى كل حال فهذا كان واضحا منذ تاريخ السادس عشر من ماي 1962 حينما صرح قائد منطقة الجزائر المستقلة رابح زراري المدعو "عز الدين" في ندوة صحفية بحي بلكور بالعاصمة حيث قال: "بأن جبهة التحرير الوطني ستقوم بعمليات ضد المدنيين الأوربيين مادامت المنظمة العسكرية السرية تستهدف الجزائريين"[14].

ويمكن حصر أهم الجرائم التي اقترفتها المنظمة العسكرية السرية OAS في حق الجزائريين فيما يلي:

- 19 فبراير 1962م: استعملت المنظمة العسكرية السرية طائرتين من طراز T28 المتمركزة بمطار السانية بوهران لضرب مواقع جيش وجبهة التحرير الوطني بوجدة المغربية.

– 25 فبراير: قتلت ذات المنظمة بالعاصمة 68 مدني جزائري.

– 1 مارس: تفجير المنظمة لسيارتين مفخختين بأحد الأحياء الشعبية بوهران، وكانت الحصيلة مقتل 23 مدني جزائري وجرح 32 آخرون.

– 2 مارس: مجموعات من المنظمة تسللت إلى سجون الجزائر ووهران حيث قتلت مناضلين من جبهة التحرير الوطني.

– في الخامس من مارس: فجرت المنظمة أكثر من 130 شحنة متفجرات بالعاصمة.

– في الخامس عشر من مارس: اغتيل المناضل والكاتب مولود فرعون من قبل مجموعة تنتمي إلى المنظمة بأحد أحياء العصمة الواقع بين باب الواد والأبيار. وهو الذي كتب في يومياته بتاريخ 28 فبراير 1962 ما يلي: "منذ يومين وأنا ماكث بالبيت هروبا من الجرذان"[15].

– 22 مارس: أطلقت المنظمة ستة قذائف عيار ثقيل على ساحة الجمهورية أسفل القصبة (ساحة الشهداء حاليا) مخلفة 24 قتيل و55 جريح في صفوف الجزائريين.

– 2 ماي: تفجير سيارة مفخخة بميناء العاصمة والحصيلة 60 قتيلا و135 جريحا في صفوف العمال الجزائريين بالميناء.

– 6 ماي: مجموعة من المنظمة العسكرية قامت بفتح صمامات شاحنة ناقلة للوقود بأعالي القصبة، وأشعلت النار بغرض إحداث اكبر عدد من الضحايا الجزائريين.(تدخل المطافئ حال دون وقوع الكارثة).

– بين الثالث والحادي عشر من ماي 1962: خلفت العمليات المختلفة من قبل المنظمة العسكرية السرية بالعاصمة مقتل 230 جزائري.

– 15 ماي: ارتكاب المنظمة 55 جريمة قتل و37 جريح في صفوف الجزائريين.

– 25 جوان: أضرمت المنظمة النار في خزانات البترين بميناء وهران.(تخريب 5 مليون لتر من الوقود)[16].

– من الضحايا اغتيال الرائد سي عبد الكريم 21 أفريل 1962 (بن طيب محمد من مواليد 1926 بسيدي بلعباس، اغتيل بدوار حنايشية التابع لقبيلة عمارنة) على سبيل الاستدلال بعد أكثر من شهر من تاريخ وقف إطلاق النار، وجاءت أوامر الجنرال سالان بتاريخ 19 مارس من على أمواج الإذاعة قائلا: "أعط الأوامر لمقاتلينا لمضايقة كل مواقع العدو في كل المدن الجزائرية الكبرى".

يقول صاحب المقال عن الجنرال سالان: إن الأوربيين في هذه الفترة استهدفوا السكان الجزائريين المسلمين في كل المدن، الأمر الذي اضطرهم إلى مغادرة بيوتهم هروبا من العمليات التي استهدفت المدنيين. عائلات بأكملها غادرت منازلها الواقعة بالأحياء ذات الأغلبية الأوربية لأنها لم تعد بأمان وسط جو الاغتيالات وتفجير محلات الجزائريين غير الأوربيين وسكناتهم المنعزلة، والالتحاق بالأحياء ذات الأغلبية العربية حيث استقبلوا بكل حفاوة رغم الضيق في الغالب[17].

إن تورط المنظمة العسكرية في كل الجرائم يؤكده أحد مناشيرها الموزع في الجزائر والذي يحمل رقم 4/100، بتاريخ: 14 أفريل 1961م، والذي يقول: "إن المنظمة العسكرية السرية تضرب من تشاء، وأين تشاء ومتى تشاء"[18].

وبهذه الطريقة تمكنت المنظمة العسكرية الخاصة من جلب ود الأقدام السوداء لها، أو على الأقل طاعتهم، ويتضح ذلك بجلاء من تاريخ 24 يناير، فبعد أيام وأيام من حمى الجرائم المختلفة، فجأة شهدت كل مدن الجزائر هدوءا تاما بطلب من المنظمة احتفالا بالذكرى الثانية ليوم المتاريس التي أغلقت أهم شوارع العاصمة في 31 يناير 1960 بعد أن أعلن الجنرال ديغول عن إقالته للجنرال Massu. وإن كان محفوظ قداش يشير إلى أن المنظمة فرضت نفسها على السكان الأوربيين، من خلال إثارة موجة من الرعب وسطهم، وعبر القيام بعمليات عسكرية ضد الجزائريين، وعبر محاولة وضع الجيش في موقف معادي لاتفاقيات ايفيان[19].

وهناك شهادات حية لجرائم المنظمة العسكرية السرية، جعلت من بعض الأوربيين فيما بعد يندمون على أن منظمة مثل OAS مثلتهم ذات يوم وتحدثت باسمهم بدعوى الدفاع عن مصالحهم، ومن تلك الشهادات الأليمة ما قاله JANNIN الذي استدعي من قبل قاضي التحقيق في قضية راؤول سالان. كشاهد مباشر على جرائم المنظمة العسكرية الخاصة حيث كان مفوض للشرطة بالجزائر العاصمة من مارس 1961 إلى ديسمبر من نفس السنة، ثم مديرا عاما للأمن من ديسمبر 1961 إلى غاية شهر افريل 1962.

وتحدث عن جرائم المنظمة التي ارتكبت 7000 تفجير ضد الممتلكات، وأكثر من 2000 عملية ضد الأشخاص إلى غاية شهر إفريل 1962، راح ضحيتها نحو1200 جزائري و200 أوربي.

كما أشار إلى اغتيال مدير مدرسة جزائري ببئر موراد رايس في قسمه وأمام تلامذته[20].

أن هذا التعنت والإصرار على انتهاج سياسة الأرض المحروقة حتى النهاية حتم على قيادات جبهة التحرير الوطني حسب تعليمة من الشرطة الفرنسية بتاريخ 5 ماي 1961 والتي تقول بأن

جبهة التحرير الوطني تحضر لإنشاء قوة خاصة لتصفية العناصر الخطيرة في المنظمة[21]. ولكن لا توجد معلومات عن هل تشكلت هذه القوة أم لا.

كما أن هناك سؤال آخر يطرح نفسه بإلحاح ونحن نبحث في المرحلة وأطرافها هوهل كان لإسرائيل أية علاقة مع المنظمة العسكرية السرية OAS ؟

هناك معطيات تاريخية هزيلة لحد الساعة بشأن هذا الموضوع، ولكنها تشكل انطلاقة للبحث في هذا الاتجاه من أجل تأكيد أو تفنيد تلك العلاقة، فحسب جريدة le Monde بتاريخ 11 يناير 1962 فإن ناطقا رسميا باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية كذب الاتهامات الموجهة إلى حكومة بلاده بشأن تدعيم ومساندة المنظمة العسكرية السرية O.A.S، وخاصة الفئة المشكلة من يهود وهران المنتمين أو المتعاطفين مع المنظمة الإرهابية حسب التعريف الرسمي الفرنسي لها. ويقول الناطق الرسمي باسم الخارجية الإسرائيلية أن ما نشر ما هو إلا إشاعات غير مؤسسة[22].

كما يضيف تقرير مماثل للشرطة الفرنسية يحمل رقم : 638/13/BE بتاريخ 20 ماي 1961 يحمل علامة سري جدا بهذا الشأن وهو يعرف المنظمة العسكرية السرية، بأنها منظمة تعمل على طريقة قنوات التجسس الإسرائيلية Irgoun،

وهو دليل آخر بنظري يؤكد تورط إسرائيل في دعم المنظمة العسكرية السرية التي لم ترد رؤية دولة عربية كبيرة ترى النور، لأن ذلك قد يحدث خللا في معادلة القوة العربية الإسرائيلية[23].

رغم أن الإدارة الاستعمارية اتخذت تدابير قضائية لمراقبة الوضع الأمني بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار عبر إنشائها لمحكمة عسكرية وفق مرسوم 18 مارس 1962 تحسبا لأعمال العنف التي قد تصاحب وقف إطلاق النار، حيث أنشأت محكمة في العاصمة والثانية بوهران، مهمتها محاكمة كل شخص يزيد عمره عن 18 سنة ارتكب جرائم في حق الأشخاص أو الممتلكات. كما أنشأت بقرار رقم 307-62 الصادر 19 مارس 1962 ما عرف بمحكمة النظام العام TOP، خلال الفترة الانتقالية الممتدة من وقف إطلاق النار إلى غاية استفتاء تقرير المصير، حيث تم إنشاء غرفتين للمحكمة الأولى بتلمسان والثانية بتيزي وزو، أما الغرفة الثالثة التي كان من المقرر إنشاؤها بسطيف- التي تمثل الجهة الشرقية- فلم تر النور بسبب قلة عدد الأوربيين بالشرق مما جعلها أكثر هدوءا بعد وقف إطلاق النار بعدما كانت أكثرها اشتعالا خلال الثورة التحريرية، وحدث العكس بالنسبة للإقليم الغربي الذي كان الأكثر هدوءا أثناء الثورة ليتحول إلى منطقة

خطيرة بعد وقف إطلاق النار حسب"سيلفي تينو"، وهي مؤشرات تبين تورط المنظمة العسكرية الواضح في مآسي الجزائر بعد تاريخ 19 مارس 1962 بالخصوص. ولقد كانت مهمة هذه المحاكم الأساسية تتعلق بدحض كل المحاولات التي من شأنها المساس بالأمن العام والتعايش السلمي بين المجموعات السكانية المختلفة بالجزائر، واستهدفت بالدرجة الأولى أعضاء المنظمة العسكرية السرية[24].

إلا أن هذه المحكمة لم تتمكن من استئصال مصدر المشكل الأمني بدليل استمرار مناورات المنظمة العسكرية في الميدان ضد الشعب الجزائري إلى غاية منتصف شهر جوان 1962.

وكما قاوم جيش التحرير الوطني بالأمس القوات الفرنسية طيلة الثورة على كل الجبهات العسكرية والدبلوماسية وغيرها، هاهي جبهة التحرير الوطني تحبط بالصبر والرزانة والتحكم في النفس المحاولة التي قادتها المنظمة العسكرية السرية والتي استهدفت إعادة بعث الحرب في الجزائر من أجل توقيف مسار وقف إطلاق النار.

وقال علي هارون بهذا الشأن في كتابه: "كان يجب الانقياد حسب الواقع السياسي الذي يحتم علينا التعامل مع الحقائق بدون ثغرات، واخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للبلاد، وكرامة كل سكانها"[25].

ومرة أخرى تمكنت جبهة التحرير الوطني من التعامل مع الوضع بكل نضج وبصيرة حفاظا على المكتسبات المحققة، بالتفاوض مع المنظمة الخاصة الذي يعتبر انتصارا في حد ذاته[26].

فالمنظمة العسكرية السرية كانت تسعى جاهدة في آخر مناورة لها عبر تعطيل الاستفتاء حول تقرير المصير نهائيا، وهو فخ لم تسقط فيه جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيتين.

وهو ما أثمر في النهاية بـــ"زوال الإمبراطورية الفرنسية" برمتها، وهو العنوان الذي اختاره الجنرال راؤول سالان قائد المنظمة العسكرية السرية لمذكراته التي أصدرها مع بداية السبعينات من القرن الماضي.

استمر الصراع إلى غاية توقيع الاتفاق الثنائي بين جبهة التحرير الوطني والمنظمة العسكرية السرية بتاريخ 17 جوان 1962 التي أنهت فعلا حرب الجزائر[27]، وكانت ثمرة مجهودات الشعب الجزائري المناضل منذ الاحتلال وحتى الاستقلال خروجه مبتهجا فرحا في الخامس من جويلية 1962 في يوم حرية وانتصار الجزائر.

إن الحديث عن جرائم المنظمة العسكرية السرية OAS في حق الشعب الجزائري في مرحلة ما من التاريخ، يجب ان لا ينسينا عن الاستعمار الفرنسي وسياساته المختلفة طيلة أكثر من قرن من الزمن ضد الشعب الجزائري من تفقير وتهميش وتجهيل وطمس الهوية والشخصية الوطنية، ناهيك عن أبشع أنواع التقتيل والتعذيب خلال الثورة التحريرية، ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين المزدوجة لإندلاع الثورة الجزائرية المظفرة والاستقلال الوطني.

الهوامش:

(1)- G.DERVIN ,l'Algérie, IPERNAY, Imprimerie .du courrier du Nord-Est, Paris ,1902 page 70.
(2)- OP-CIT.P 76.
(3)- A.N.O.M/3F/58
(4)- A.N.O.M/.3F/150
(5)- op-cit
(6)- .Ibid
(7)- A.N.O.M/.3F/58
(8)- Journal de Genève du : 31 mars 1961
(9)- op-cit.
(10)- Charles robert Ageron, in préface : joseph Katz ,L'HONNEUR D'UN GENERAL ORAN – 1962.l'Harmattan 1993.
(11)- A.N.O.M/.3F/150
(12)- Benjamin Stora , "."été 1962 : Oran, ville d'apocalypse" les deux rives de la Méditerranée Oran 1962: dimanche 18 septembre 2005.
(13)- op.cit.
(14)- op.cit.
(15)- Ibid.
(16)- PATRICK EVENO ET JEAN PLANCHAIS ,LA GUERRE D ALGERIE ,Edition LAPHOMIC- ALGER.1990 p.330.
(17)Pierre Descaves, Une autre histoire de l'OAS, Topologie d'une désinformation, collection - Présent, n° 6486 du samedi 15 décembre 2007
(18)- Op-cit
(19)- Mahfoud Kaddache, ET L'ALGERIE SE LIBERA 1954-1962, Editions Paris-Méditerranée,2003,p 225.
(20)- PATRICK EVENO ET JEAN PLANCHAIS, LA GUERRE D' ALGERIE, Edition LAPHOMIC- ALGER.1990 p.328
(21)- AUTEUR COLLECTIF, Le procès de Raoul Salan, compte rendu sténographique, Édition Albin Michel, Paris 196,p.120.
(22)- A.N.O.M/.3F/58
3F/150 A.N.O.M :. (23)-
(24)- A.N.O.M/.3F/58
(25)- Sylvie THENAULT,. La justice au secours de l'Etat : le cas particulier du Tribunal de l'ordre public., *in* Association française pour l'histoire de la justice, *La justice en Algérie, 1830-1962*, Paris, La Documentation françaises, 2005 p. 247-256
(26)- Ali HAROUN L'ETE DE LA DISCORDE (Algérie 1962), CASBAH Éditions, Alger,2000, pp.226.227
(27)- Michel WIEVIORKA, *Sociétés et terrorisme*, Paris, Fayard, 1988, p. 479
(28)- PATRICK EVENO ET JEAN PLANCHAIS, LA GUERRE D' ALGERIE, Edition LAPHOMIC- ALGER.1990 p.330 .